النكبة وموقف المجتمع الدولي

ناهض زقوت

يكشف "ميرون بنفنيستي" في كتابه (المشهد المقدس ـ طمس تاريخ الأرض المقدسة منذ عام ١٩٤٨)، عن حجم دمار المشهد الفلسطيني الذي عاشه في طفولته، ويقصد دمار القرى العربية عام ٤٨ على أيدي إسرائيل، هذا المشهد الذي تجول فيه بكل حرية وألفة مع والده الجغرافي الذي كان يتجول في القرى العربية، محاولا رسم خريطة عبرية للمكان، هذا الدمار خلقه انتصار إسرائيل. لهذا يقف متسائلا عن الدروس التي استخلصها من دمار المشهد، يقول: الا نتحمل نحن مسؤولية خاصة، على الأقل، لأننا كنا نحن المنتصرين؟، ماذا فعلنا للعدو المهزوم المقهور؟، هل حولنا النضال من اجل البقاء إلى عملية تطهير عرقي، حيث أرسلنا شعبا إلى المنفى لأننا نريد أن نسلب أرضه".

تلك هي النكبة، فالنكبة الفلسطينية في عام ١٩٤٨، لا تعني الهزيمة العسكرية للجيوش العربية والشعب الفلسطيني ، واحتلال الأرض ، فالهزيمة العسكرية قد تحدث لأي دولة تدخل في حرب في دولة أخرى . إن ما حدث عام ١٩٤٨ لم يكن حرباً بين دولة ودولة أخرى ، بل كانت حرب بين عصابات مسلحة شبه منظمة وشعب آمن مستقر في أرضه ، اعزل من السلاح ، إلا ما ندر . لهذا فالنكبة في مفهومها العميق هي تهجير الفلسطينيين من وطنهم ، ودفعهم بقوة السلاح والإرهاب إلى خارج وطنهم ، لتخلوا الأرض من السكان ، من أجل استقدام أو جلب مكان آخرين ليحلوا مكانهم ، تلك هي النكبة الحقيقية للشعب الفلسطيني .

وبناء على هذا ، تصبح قضية فلسطين ليست قضية دولة أو إقامة دولة على أهميتها ، بل قضية شعب هجر من وطنه بقوة السلاح والإرهاب ، فكيف سنقيم دولة دون شعب ، والشعب ما زال مهجراً ومشروعاً من أرضه ، علينا أولاً أن نعيد الشعب المشرد إلى وطنه في أراضي عام ٤٨ ، ثم نعلن قيام الدولة ، وليست مهما حينها أين نعلنها ؟

تأتي الذكرى الـ ٦١ للنكبة ، ومازالت قضية اللاجئين مجسدة في شواهدها الحاضرة ، المخيمات إذ بلغ عدد مخيمات اللاجئين الموزعة في الشتات العربي كالتالي : قطاع غزة (٨ مخيمات) ، الضفة الغربية (١٨ مخيم) ، الأردن (١٠ مخيمات) ، لبنان (١٣ مخيم) ، سوريا (١٣ مخيم) . مما يعني أن ثمة (٥٩) مخيم ما زالت شاهدة على نكبتنا . وهذه المخيمات يبلغ عدد لاجئيها نحو (٤,٦١٨,١٤١) حسب إحصائيات الوكالة للعام ٢٠٠٨ . وهذا لا يعني أن هؤلاء هم اللاجئون الفلسطينيون فقط ، بل ثمة لاجئون في مصر ، والعراق ، السعودية ،

والخليج العربي ، واستراليا ، وأمريكا الجنوبية . واعتقد انه لا يوجد بقعة في العالم إلا ويوجد فيها لاجئ فلسطيني .

لقد أعادت الحركة الوطنية الفلسطينية وحدتها الممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤ ، بعد أن تشرذمت وتشتت بفعل النكبة . ورفعت المنظمة شعار العودة والتحرير ، كمنطلق كفاحي وسياسي ، وعليه كان برنامجها الوطني .

يقول أ. عبد الله الحوراني في كتابه (اللاجئون وقضية وموقف) : "شكل الترابط بين قضيتي الأرض واللاجئين أساس البرنامج الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ولمجمل أطراف حركة التحرير الوطني الفلسطينية ، وكان النضال لتحرير الأرض ، يعني في الوقت نفسه النضال لعودة اللاجئين ، والعكس صحيح أيضاً . وهو ما جعل مخيمات اللجوء في الخارج بؤرة التحرير وحاضنتها ووقودها ، مثلما كانت مخيمات اللجوء في الداخل ، لاحقاً ، هواناً لانتفاضة الخلاص من الاحتلال ، وصاحبة الرصيد الأكبر في المعاناة والتضحيات" .

وتأتي الذكرى الحادية والستين للنكبة، ومازال السؤال اللاجئ، على من تقع مسؤولية نكبتي؟، هل تقع على الدول العربية؟، هل تقع على المجتمع الدولي؟، هل تقع على إسرائيل؟، أم هل تقع عليهم جميعا؟.

دأبت إسرائيل منذ إعلانها على نفي مسؤوليتها عن النكبة وتشريد الشعب الفلسطيني، وتحمل المسؤولية إلى الدول العربية التي جاءت لمحاربة إسرائيل، في محاولة منها للتنصل من الجريمة السياسية والأخلاقية والإنسانية التي ارتكبتها. كما يتحمل المسؤولية المباشرة عن هذه الجريمة الإنسانية، الذين ساهموا في إنشاء الكيان الصهيوني وسانده ودعمه بالمال والعتاد.

ومازال المجتمع الدولي الممثل بالأمم المتحدة ينظر إلى مأساة الشعب الفلسطيني بأعين صهيونية، دون أن يتحرك لينفذ قراراته التي دبجها بالخطب والعبارات المنمقة، والتي لم تعد تساوي في نظر إسرائيل الحبر الذي كتبت به. لقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨ مئات قرارات التي تناولت قضية اللاجئين الفلسطينيين، وأهمها قرار ١٩٤ الصادر في ١٩٤٨/١٢/١١ والذي تكررت الإشارة إليه في القرارات اللاحقة وحتى عام ١٩٩٤، وينص القرار: "تقرر وجوب السماح بالعودة في اقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم .. وجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقا لمبادئ القانون الدولي والإنصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسئولة".

وبموجب هذا القرار تشكلت لجنة التوفيق الدولية وأوكل إليها مهمة "تسهيل عودة اللاجئين وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي. وكذلك دفع التعويضات وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة".

ويعتبر قرار ١٩٤ الأساس لجميع قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين لاحقا، ونذكر أن اعتراف الأمم المتحدة بإسرائيل كدولة مشروط بتنفيذها هذا القرار. الا أن إسرائيل لم تنفذ القرار وبقي العالم معترفا بها، وبقيت قضية اللاجئين وحق العودة عالقة في أروقة المفاوضات، وبقي اللاجئ الفلسطيني عالقا في المخيم ينتظر العودة.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.